

فادة ٤ - هل وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذها .

فأمس بان يعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر برأس المترة في ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ (٢٧ يوليه سنة ١٩٣٨)

هاروق

باسم حضرة **صاحب الحللة**
رئيس مجلس الوزراء

وزير الزراعة
الشوان لحفظ

عبد الفتاح الحجي

جدول

ملحق بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٨ الخاص بمراقبة أصناف القطن	
أشنوف	جنيه ٣
نهضة	جنيه ٧
عرض	كارولي
سكلايريدس	سخا ٤
فؤادي	جنيه ١٢
زاجوراه	-

قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٣٨

فتح اعتياد أضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

عن هاروق الأول ملك مصر

بقرار مجلس الشيوخ وبمجلس التواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

فادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٩ "وزارة الصحة العمومية" الفرع ١ "ديوان العموم والصحة العامة" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتياد أضافي قدره ١٣٠٠ جنيه (ألف وثلاثمائة جنيه) لتسوية مصاريف مؤتمر الخدام الدولي الذي انعقد في القاهرة في شهر مارس سنة ١٩٣٨

لويؤخذ هذا الاعتياد الأضافي من الاحتياطي العام .

فادة ٨ - ثُدرج الأصناف التي تستبطها الوزارة في الجدول بعد موافقةلجنة المنصوص عليها في المادة السادسة .

فادة ٩ - هل صنف أدرج في الجدول لا يجوز زراعته في خلال عشر سنوات من تاريخ ادراجه الا باذن كتابي من المستوطن أو من وزارة الزراعة فيما يختص بالأصناف التي تستبطها .

فإذا انقضت هذه الفترة جاز لكل شخص زراعة الصنف المستطب بالرغم من أي اتفاق يخالف ذلك .

فادة ١٠ - يجب على كل مستوطن أصناف جديد أضيف إلى الجدول الملحق بهذا القانون أن يحفظ لديه دقراً منها ومحثماً بخاتم وزارة الزراعة تقييد فيه جميع البيانات التي يقررها وزير الزراعة وبوجه خاص أسماء من توزع عليهم بنور هذا الصنف والكيات الموزعة عليهم منه .

فادة ١١ - يكون لفتشي وزارة الزراعة وكلائهم والمهندسين الزراعيين والمعاونين وكل موظف في تدبّه الوزارة المذكورة صفة رجال الضبطية القضائية فيما يختص بتطبيق هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا له .

لليجوز لهم بناء على ذلك دخول كل حقل أو مخزن أو مصنع لمراقبة تنفيذ هذا القانون ولكن لا يجوز لهم الدخول في القسم المخصص من هذه الحالات للسكنى فقط .

ولهم أن يراجعوا في أي وقت الدفاتر المنصوص عليها في المادة السابقة .

فادة ١٢ - يجوز لوزير الزراعة أن يصدر بعد موافقة مجلس الوزراء قراراً بحذف أي صنف من الأصناف المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون بعدأخذ رأي اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة .

لوضع ذلك إذا كان الصنف من الأصناف المضافة إلى الجدول بقرار من وزير الزراعة فلا يجوز حذفه قبل مضي خمس سنوات من تاريخ هذا القرار .

ولا يعمل بقرار الحذف إلا بعد سنة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

فادة ١٣ - هل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التي تصدر تنفيذا له يعاقب مرتقبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً، وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين .

ويقضى الحكم في حالة النافذة للمرة الأولى بمصادرة القطن والبذرة موضوع المخالفة وعند الاقتضاء بتغليق الزراعة على تفقة المحافظ .

